



Distr.
GENERAL

A/32/282

25 October 1977

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٢٨ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

تقرير الأمين العام

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|---|
| ٢ | ١ - ٣ | أولا - المقدمة |
| ٢ | ٤ - ٧ | ثانيا - المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام |
| ٣ | ٨ - ١٨ | ثالثا - التطورات السياسية |
| ٥ | ١٩ - ٢٤ | رابعا - الأحكام الأخرى في قرارات الجمعية العامة |
| ٧ | ٢٥ - ٢٧ | خامسا - الملاحظات |

المرفقات

- الأول - مذكرة شفوية موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة .
- الثاني - مذكرة شفوية موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة .
- الثالث - مذكرة شفوية موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة .
- الرابع - رسالة موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ من السيد رؤوف ر. دنكاش

.../...

أولا - مقدمة

- ١ - رجت الجمعية العامة الأمين العام بالقرار ١٢/٣١ المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين . وهذا التقرير مقدم استجابة لطلب الجمعية العامة هذا .
- ٢ - وفي الفقرتين ١ و ٢ من منطوق قرارها ١٢/٣١ أكدت الجمعية العامة من جديد قراريهما ٣٢١٢ (د - ٢٩) و ٣٣٩٥ (د - ٣٠) وطالبت بالتنفيذ العاجل لهما . ودعت في الفقرة ٣ جميع الأطراف المعنية إلى التعاون التام مع الأمين العام في هذا الصدد . وبناءً على ذلك طلبت إلى الأطراف المعنية ، أخذاً في اعتباره أن بعض أحكام القرارات السابقة كانت موجهة إلى تلك الأطراف ، تقديم ما لديها من معلومات بشأن تنفيذ القرار . وقد أوردت في المرفقات أدناه نص المعلومات التي قدمتها الأطراف المعنية استجابة لهذه المطالبات .
- ٣ - وأعربت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ١٢/٣١ عن الأمل في أن ينظر مجلس الأمن " في اتخاذ خطوات مناسبة لتنفيذ قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ " . وبناءً على ذلك قمت ، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بتوجيه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أحلت إليه فيها نص قرار الجمعية العامة مسترعياً نظره بصفة خاصة إلى الفقرة ٥ منه (S/12254) .

ثانياً - المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام

- ٤ - وواصلت تقديم مساعي الحميدة للمفاوضات بين ممثلي الطائفتين كما هو مطلوب في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٢/٣١ والفقرات ٤ ، ٦ ، ٩ من القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) والفقرتين ٥ - ٧ من القرار ٣٣٩٥ (د - ٣٠) . ومن الجدير بالذكر أن إطار هذه المفاوضات قد تحدد في قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ وفي المحضر الذي تم الاتفاق عليه بين وزيرى خارجية اليونان وتركيا في اجتماعهما ببروكسيل بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ (١) . وفي المبادئ التوجيهية التي تم الاتفاق عليها في ثاني اجتماعات القمة الذي عقد تحت رعايتي الشخصية بين المغفور له صاحب النيافة الاسقف مكاريوس وصاحب السيادة السيد دنكاش بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، (S/12342 الفقرتان ٤ و ٥) . كما طلب مني المجلس في قرارات لاحقة ، وأحدثها الفقرة ٦ من القرار ٤١٠ (١٩٧٧) المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، أن أواصل تقديم مساعي الحميدة . وقد قدمت التقارير بصورة منتظمة إلى مجلس الأمن عما بذلته من الجهود (٢) .

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، الجلسة ١٩٢٥ ،

الصفحة ٦١ .

(٢) أنظر المرجع نفسه ، السنة الثلاثون ، ملحق نيسان/أبريل ، وإيار/مايو ، (يتبع)

٥ - وفي الجولة الاولى من سلسلة المحادثات الجديدة التي جرت في فيينا من ٣١ آذار/مارس الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٧٧ قدم جانب القبارصة اليونانيين اقتراحا بشأن النواحي الإقليمية ، كما قدم جانب القبارصة الاترك اقتراحا بشأن الناحية الدستورية . الا أن المحادثات لم تنجح في سد الشفرة العميقة بين الجانبين . وتم الاتفاق على استئناف المحادثات في نيقوسيا تحت اشراف ممثلي الخاص في قبرص ، وذلك اعدادا لجولة جديدة في فيينا (S/12323 فقره ٧) .

٦ - وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، أعلنت مجلس الامن أنه ، وفقا للاتفاق الذي تم في فيينا ، قد استؤنفت المحادثات في نيقوسيا تحت رعاية السيد بيريز دي كويليار بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ؛ وعقد اجتماع آخر بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ، وفي اجتماع ٣ حزيران/يونيه ، تم الاتفاق على قيام الممثل الخاص بالاتصال بالجانبين بمد عودته من مقر الامم المتحدة وذلك لتحديد موعد في حزيران/يونيه للاجتماع التالي (S/12342 ، الفقرة ٤٣) .

٧ - وذكرت أيضا في تقاريرى الى مجلس الامن أنه بالرغم من جهودى وجهود ممثلي الخاص ، لم يكن من الممكن الوصول الى مرحلة تسمح باستخلاص طريقة فعالة للتفاوض من بيانات الجانبين المتفاوضين عن مواقفهما المتعارضة . وعقب استئناف المحادثات في نيقوسيا في أيار/مايو ، لم يطرأ أى تغيير على الموقف ، من هذه الناحية ، في تلك الفترة . الا انه كان من الواضح أن بعض التطورات السياسية كانت متوقعة قبل اتخاذ الخطوة التالية (S/12342 فقره ٥٧) .

ثالثا - التطورات السياسية

٨ - لم تكن التطورات السياسية التي وقعت منذ ذلك الحين لتسهل جهودى في سبيل تنفيذ المساعي الحميدة الموكولة الى من مجلس الامن . ولا بد أن أذكر في هذا الصدد المشاكل المتعلقة بمواصلة المحادثات في نيقوسيا ، والتطورات الخاصة بالحى الجديد في فاماغوستا (فاروشا) والمسائل الدستورية التي أثرت عقب وفاة الرئيس مكاريوس .

(تابع الحاشية رقم ٢)

وحزيران/يونيه ١٩٧٥ الوثائق S/11684 و S/11717 ، الفقرات ٤٩ - ٥٣ و ٦٦ - ٦٨ ؛ المرجع نفسه ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، الوثائق S/11789 و Add.1 و 2 ؛ المرجع نفسه ، ملحق تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الوثيقة S/11900 ، الفقرات ٤٤ - ٥٦ و ٦٦ - ٦٩ ؛ المرجع نفسه ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦ ، الوثيقتان S/11993 و S/12031 ؛ المرجع نفسه ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٦ ، الوثيقة S/12093 ، الفقرات ٤١ - ٥٥ و ٦٨ - ٧٠ والمرفقات ؛ المرجع نفسه ، ملحق تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ الوثيقة S/12222 و S/12253 الفقرات ٥٩ - ٦١ و ٧٤ - ٧٦ ؛ S/12323 و S/12342 الفقرتان ٤٢ و ٤٣ و ٥٦ - ٥٩ .

٩ - وعقب عودتي الى نيقوسيا بتاريخ ٨ تموز/يوليه ، اتصل ممثلي الخاص بالمفاوضين لتحديد موعد الاجتماع التالي للمحادثات في نيقوسيا ، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في ٣ حزيران/يونيه . وبتاريخ ١٢ تموز/يوليه أعرب المفاوض القبرصي اليوناني ، السيد بابا د بولوس ، عن استمدا له لحضور اجتماع آخر من سلسلة اجتماعات نيقوسيا الحالية وذلك خلال النصف الثاني من شهر تموز/يوليه ، الا أنه رأى مع ذلك انه يجب تأجيل مواعيد الاجتماعات الاخرى الى أن يصبح الجانب القبرصي التركي مستمدا لوضع المناقشات الخاصة بالقضيتين الاقليمية والدستورية على قدم المساواة من حيث الوزن والاهمية وتقديم بيانات ملموسة عن موقفه بشأن الناحية الاقليمية . وبتاريخ ١٤ تموز/يوليه قام السيد د نكتاش بابلاغ ممثلي الخاص أنه من السابق لا وانه تحديد موعد لاجتماع آخر بالرغم من التفاهم الذي تم فسي ٣ حزيران/يونيه . وذكر عددا من العوامل التي تؤثر ، في نظره ، تأثيرا معاكسا على عقد المحادثات بين الطائفتين ، منها احتمال التجاء القبارصة اليونانيين من جديد الى الجمعية العامة واستمرار الحصار الاقتصادي .

١٠ - وأخلى السكان القبارصة اليونانيون فاروشا ، وهي الحي الجديد من فاماغوستا ، الى الجنوب من المدينة المسورة التي يسكنها القبارصة الاتراك ، واحتلتها القوات التركية خلال العملية العسكرية الثانية في آب/أغسطس ١٩٧٤ . وبينما لم يسمح للقبارصة اليونانيين وغيرهم من المقيمين بالعودة الى فاروشا ، فقد منع أيضا القبارصة الاتراك من الاستيطان فيها . وتحفظ قوات طوارئ الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بمراكزها ودورياتها في المدينة .

١١ - وقد استرعى الممثل الدائم لقبرص انتباه مجلس الا من بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه الى مسألة التطورات المتعلقة بفاروشا والى النواحي الاخرى للمسألة (S/12387) ثم طلب بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس اجتماعا عاجلا للمجلس (S/12387) . وفي ذلك الوقت عرضت على مجلس الا من وقائع الحالة كما نقلها الي ممثل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (٣) . وبعد عقد سبعة اجتماعات استجابة لطلب قبرص ، اعتمد المجلس القرار ٤١٤ (١٩٧٧) بتاريخ ١٥ ايلول/سبتمبر .

١٢ - وعقب وفاة الرئيس مكاريوس بتاريخ ٣ آب/اغسطس اعلنت الحكومة القبرصية ، وابلغت الحكومات الاجنبية ، انه وفقا للمادة ٤٤ من الدستور القبرصي يتولى السيد سبانيوس كبريانو رئيس مجلس النواب مهام رئيس الدولة لحين اجراء الانتخابات . واعلن في البداية ان الانتخابات لتكتملة مدة رئاسة الرئيس مكاريوس ستجرى في ١٠ ايلول/سبتمبر . ولما لم يرشح احد اخر نفسه اعلن في ٣١ آب/اغسطس ان السيد كبريانو قد اصبح رئيسا للجمهورية ، وتأكد تعيينه بتاريخ ٣ ايلول/سبتمبر . وتقرر اجراء الانتخابات لفترة رئاسية جديدة في شهر شباط/فبراير ١٩٧٨ .

١٣ - وبعد وفاة الاسقف مكاريوس مباشرة صدرت تصريحات في تركيا وفي نيقوسيا بأن تركيا وطائفة القبارصة الاتراك لا تعترفان بخليفته كرئيس لقبرص بل كزعيم للطائفة القبرصية اليونانية فقط .

١٤ - ورد المتحدث باسم حكومة قبرص بتاريخ ٢٣ آب/اغسطس قائلا ان الاجراء الذي اتخذ منذ وفاة الرئيس مكاريوس متفق بكل دقة مع احكام دستور ١٩٦٠ ، الذي ينص في المادتين ١ و ٣٩ منه على ان الطائفة القبرصية اليونانية تنتخب رئيس الجمهورية وتنتخب الطائفة القبرصية التركية نائب الرئيس .

١٥ - وكان للنزاع حول خلافة الرئيس ، اثره على سير المحادثات بين الطائفتين ، حيث ادلى السيد نكتاش ببعض البيانات العامة مؤداهما انه لا يمكن مواصلة المحادثات الا على اساس المساواة ، وهذه ليست الحال طالما يهيمن القبارصة اليونانيون انهم يمثلون حكومة قبرص .

١٦ - وأكد من جديد السيد بابا دوبولوس المفاوض القبرصي اليوناني من ناحيته ، موقف جانبه بشأن المحادثات بين الطائفتين في رسالة الى الممثل الخاص للامين العام بتاريخ ٢٣ آب/اغسطس . وذكر في هذه الرسالة ان .بانبه ما يزال " ملتزما التزاما تاما بمواصلة هذه المحادثات " وانه مستعد لمواصلتها كما ورد في بلاغ فيينا بتاريخ ٧ نيسان /ابريل ١٩٧٧ . وأكد ضرورة قيام الجانب التركي بتقديم اقتراحات ملموسة خاصة فيما يتعلق بالمسألة الاقليمية . وقد ادأ الجانب القبرصي اليوناني على تأكيد هذا الموقف ، بعد ذلك .

١٧ - وكان موقف القبارصة الاتراك كما وضعه السيد اوان في بيان ادلى به بتاريخ ٢٨ آب/اغسطس هو ان جانب القبارصة اليونانيين قد أدلى بالمفاوضات الى طريق مسدود بفرضه حصارا اقتصاديا وسياسيا على القبارصة الاتراك . لكنه قال ان الجانب التركي يرى مع ذلك ان المحادثات بين الطائفتين هي الطريق الوحيد لاجاد حل للمشكلة القبرصية .

١٨ - وعلى اثر صدور قرار مجلس الأمن ٤١٤ (١٩٧٧) بتاريخ ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، قمت بسلسلة من المشاورات في نيويورك في محاولة لتقييم امكانية (استئناف) المفاوضات في اقرب وقت ممكن بطريقة مفيدة وبناءة على اساس اقتراحات شاملة ولموسة " . وبمعاونة ممثلي الخاص ، الذي طلبت منه الحضور الى نيويورك لهذا الغرض ، شرعت في مناقشات مع رئيس جمهورية قبرص ووزير خارجية كل من اليونان وتركيا ومع ممثلي الطائفة القبرصية التركية . وسيواصل ممثلي الخاص هذه المشاورات نيابة عني في نيقوسيا وانقرة واشينا خلال الاسابيع المقبلة .

رابعا - الاحكام الأخرى في قرارات الجمعية العامة

١٩ - قد اوجزت التطورات المتعلقة بالنواحي الاخرى من تنفيذ قرارات الجمعية العامة في الفقرات التالية ، وهي تتناول سحب القوات المسلحة الاجنبية (القراران ٣٢١٢ (د - ٢١) ، الفقرة ٢ و ٣٣١٥ (د - ٣٠) ، الفقرة ٣) وادخال تغييرات على التكوين الديموغرافي لقبرص وعودة اللاجئين (القراران ٣٢١٢ (د - ٢١) ، الفقرة ٥ ، ٣٣١٥ (د - ٣٠) ، الفقرتان ٤ و ٦) والمساعدة الانسانية (القرار ٣٢١٢ (د - ٢١) ، الفقرة ٧) .

٢٠ - أما بالنسبة الى القوات المسلحة الاجنبية والوجود العسكري الاجنبي والعسكريين الاجانب، فتدل تقارير ممثلي الخاص وتقارير قائد قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، على ان هذه القوات تواصل تعاملها العادي مع الحرس الوطني ومع القوات التركية في قبرص (انظر S/12342، الفقرة ١٣) . وما زالت القوات التركية تشكل الجزء الاكبر من العسكريين المنتشرين على الجانب الشمالي من خطوط وقف النار . ويبدو ان كثيرا من الضباط في الوحدات المحاربة القبرصية التركية هم افراد من الجنسية التركية . وقد نشرت من حين لآخر تقارير عن تخفيض عدد القوات المسلحة التركية في قبرص ولكن لا يوجد لدى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص اية مصادرة مستقلة للمعلومات عن هذا الموضوع ولذلك فلست بقادر على بيان مدى الانسحابات . وأوضح الجانب التركي انه لا يمكن فصل مسألة الوجود العسكري لتركيا في قبرص عن مسألة التسوية السياسية النهائية . اما من جانب حكومة قبرص فيبدو ان عددا من الضباط، وخاصة كبار القادة وضباط الاركان في الحرس الوطني، هم افراد عسكريون من المواطنين اليونانيين . وعلاوة على ذلك، توجد فرقة وطنية يونانية متمركزة في الجزيرة، ولا تعلم قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ما هو بالضبط عدد العسكريين ذوي الجنسية اليونانية في الجزيرة وما هو عدد من سحبوا منها .

٢١ - وحسب المعلومات التي جمعها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، باعتباره منسق مساعدة الامم المتحدة الانسانية لقبرص، ولجنة الصليب الاحمر الدولية وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، فقد تم تهجير ١٨٠.٠٠٠ قبرصي يوناني من الشمال خلال حرب ١٩٧٤ . كما هجر الى الجنوب ٥٨٢ ٣ آخرون في ١٩٧٥، و ٨٢٨ ٥ خلال عام ١٩٧٦ و ١١٠ ٠ خلال التسعة شهور ونصف الاولى من عام ١٩٧٧ . ولم تستطع قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في معظم الحالات التحقق من ظروف نقل القبارصة اليونانيين . وفي أواخر يناير/كانون الثاني بدأ تطبيق اجراء جديد يتيح لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ان ترصد وتراقب بعناية سففر القبارصة اليونانيين المقيمين في الشمال الى الجنوب وسؤال كل واحد منهم للتحقق من انه ينتقل بمحض ارادته (S/12342، الفقرة ٢٠) .

٢٢ - ونتيجة لنزوح القبارصة اليونانيين خلال وعقب العمليات الحربية في ١٩٧٤، اخليت ١٤٥ مدينة وقرية في الشمال من سكانها القبارصة اليونانيين . وفي ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ كان مجموع القبارصة اليونانيين المتبقين في ١١ قرية في الشمال ١٨٨٢ قبرصيا يونانيا . وتقوم هذه المعلومات على اساس تقارير قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بعد اضافة المعلومات المستمدة من مصادره حكومة قبرص . وعلى اثر الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الجولة الثالثة من المحادثات في فيينا بتاريخ ٢٣ اب/اغسطس ١٩٧٥ سمح ل ٣١٦ قبرصيا يونانيا بالانتقال الى الشمال . وحسب سجلات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد غادر جميع هؤلاء الاشخاص الجنوب فعلا .

٢٣ - وخلال حرب ١٩٧٤ وبعد هاجرتها انتقل ٤١ ٨٠٠ قبرصي تركي الى الشمال، منهم ٨٠٣٣ تم نقلهم الى الشمال بمساعدة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٧٥، وذلك وفقا لاحكام اتفاق فيينا (S/11789/Add.2، الفقرة ٤) . ونتيجة لهذه الانتقالات اصبحت

١٣٦ مدينة وقرية في الجنوب خالية من سكانها من القبارصة الاتراك . وابتداءً من ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، ظل عدد يقدر بـ ٢٠٠ قبرصي تركي مقيماً في الجنوب . ولم يتحرك اى من القبارصة الاتراك الذين انتقلوا الى الشمال للعودة الى الجنوب . وليس لدى قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أية معلومات او تقديرات يعتمد عليها بشأن هجرة المدنيين من تركيا او بشأن اشخاص جاءوا الى قبرص في مهمات قصيرة الاجل ثم عادوا الى تركيا .

٢٤ - ان مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، قد استمر ، بناءً على طلبي ، في مساعدة السكان المهجرين المعوزين في الجزيرة ، بصفته منسقاً للمساعدة الانسانية للامم المتحدة في قبرص . وما تزال قوة الامم المتحدة لصون السلم في قبرص ماضية في دعم منسج برنامج الاغاثة . وقد وردت المعلومات المتعلقة بأنشطة المنسق في تقارير نصف السنوية عن اعمال الامم المتحدة في قبرص ، ومنها احدث تقريرين قدمتهما في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ (S/12253) ، الفقرات من ٥١ الى ٥٨) وفي ٧ حزيران / يونيه ١٩٧٧ (S/12342) ، الفقرات من ٣٣ الى ٤١) .

خامساً - الملاحظات

٢٥ - من الواضح من الفقرات المتقدمة ان قرارات الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) و ٣٣١٥ (د - ٣٠) و ١٢/٣١ لم يتم بعد تنفيذها بالكامل . وفي الواقع ، انه فيما يتعلق ببعض نواحي هذه القرارات لم يحدث سوى تقدم قليل او لم يحدث اى تقدم على الاطلاق .

٢٦ - وقد ادت محادثات الاخيرة مع جميع الذين يعينهم الامر الى تعزيز اقتناعي بأن الوسيلة العملية لأن تقدم محسوس في سبيل تحقيق الاهداف المتعددة التي حددتها قرارات الجمعية العامة هي الشروع في عملية تفاوض فعالة حول المشكلة السياسية الاساسية التي تقوم عليها مسألة قبرص . فقد شكلت المحادثات التي جرت تحت اشرافي بين الطائفتين مجهوداً مشتركاً من جانب الامم المتحدة لتهيئة الفرصة امام الطرفين للبدء في هذه العملية . ومع ذلك ، وبالرغم من كفاءة الجهود التي بذلت ، لم يكن من الممكن خلال تلك المحادثات الوصول الى مرحلة يمكن فيها استخلاص عملية تفاوض فعالة من بيانات المتحاورين لمواقفهما المتعارضة .

٢٧ - وحتى يكون من الممكن استئناف هذه المحادثات بطريقة مثمرة ، من الضروري طبعاً الحصول على تأكيدات بأن الطرفين مستعدان للتفاوض بصورة عملية وجوهرية في جميع النواحي الرئيسية لهذه المشكلة . وكانت مشاوراتي الاخيرة في نيويورك مع جميع المعنيين تهدف الى التحقق مما اذا كان من الممكن الاهتداء الى اساس يسمح بتنشيط عملية تفاوض حقيقية داخل الاطار القائم حالياً . وسيتابع هذه المشاورات قريباً ، مثلي الخاص الذي سيتحدث ايضاً ، كخطوة اولى امكانية اعادة تنشيط آلية الاتصال المستمر بين مثلي الطائفتين . وسأواصل من ناحيتي بذل كل ما يمكنني من جهد لتحقيق الشروع في مفاوضات جوهرية المضمون بقصد تحقيق الاهداف المحددة في القرارات ذات الصلة من قرارات الامم المتحدة .

المرفق الأول

مذكرة شفوية موجهة الى الأمين العام بتاريخ ٢٠ أيلول /
سبتمبر ١٩٧٧ من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

[الأصل : بالفرنسية]

يهدى الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة
ردا على مذكرة سيادته بتاريخ ١ أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، ويتشرف بإبلاغه بما يلي :

أكد قرار الجمعية العامة ١٢/٣١ من جديد ، بوجه الخصوص ، قرارى الجمعية
٣٢١٢ (د - ٢٩) و ٣٣٩٥ (د - ٣٠) . وتأسف الحكومة اليونانية ان تلاحظ انه
حسب المعلومات التي أبلغت اليها ، لم ينفذ أى حكم من أحكام القرارات سالفة الذكر
التي تهدف الى تسوية مسألة قبرص . وفي الواقع فان انتهاك السلامة الاقليمية لجمهورية
قبرص وسيادتها واستقلالها لم يتوقف ولم تسحب بعد القوات العسكرية الأجنبية .

ومن جهة أخرى فان عودة اللاجئين الى ديارهم لم تتحقق . وعلى العكس يلاحظ
مواصلة سياسة الأمر الواقع ، بما في ذلك تغيير التكوين الديموغرافي للجزيرة بالعمل على
توطين مهاجرين آتين من تركيا في هذه المنطقة المحتلة .

ولما كانت الحكومة اليونانية قد أيدت باستمرار آلية المحادثات بين الطائفتين
باعتباره الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تساهم في الوصول الى حل عادل ودائم لمشكلة
قبرص فقد بذلت كل جهودها في هذا السبيل . ومن رأى الحكومة اليونانية ان هذه
المحادثات يجب أن تكون جدية وبناءة . ولكن ينبغي للحكومة اليونانية أن تلاحظ ان الجار
القبرصي التركي لا يبدو عتلى الآن مستعدا ، للامثال لأحكام القرارات سالفة الذكر ،
متذعرا بحجج مختلفة .

المرفق الثاني

مذكرة شفوية موجهة الى الأمين العام بتاريخ ٢١ أيلول /
سبتمبر ١٩٧٧ من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]

يهدى الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة ، وبالإشارة الى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ١ أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢ / ٣١ الخاص بمسألة قبرص والصادر من الجمعية العامة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، يتشرف بأن يسترعي انتباهه الى ما يلي :

من الجدير بالذكر ان الحكومة التركية لاحظت مع الأسف العميق انه ، على الرغم من ان الأمم المتحدة تعترف بالطابع الثنائي الطائفي لمسألة قبرص ، لم يسمي للطائفة القبرصية التركية بالاشتراك في المناقشات التي دارت في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وهذا ، في حد ذاته ، أوقع ظلما جسيما بالجانب القبرصي التركي ، مما يستحيل معه على الطائفة التركية والحكومة التركية أن تقبلا قرار الجمعية العامة ١٢ / ٣١ المتخذ في دورتها الحادية والثلاثين ، لأنه فشل في المساهمة في البحث عن حل .

ولا بد أن يكون الأمين العام على علم بوجهات نظر الحكومة التركية حول الطريقة التي تتيح الوصول الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة ؛ فقد كان دائما من رأي الحكومة التركية انه لا يمكن الاhtداء الى مثل هذا الحل الا عن طريق المفاوضات بين الطائفتين على أساس المساواة بينهما . ومن ثم قد بذلت الحكومة التركية كل ما في وسعها لبحث الجانبين على مواصلة المحادثات بين الطائفتين . وقد جاء وصف مسهب لعملية المفاوضات هذه في تقارير مختلفة للأمين العام .

وان تضع الحكومة التركية ذلك نصب عينيه ، فانها تأمل مخلصا أن تساعد الدورات المقبلة للجمعية العامة في المحاولات المتواصلة للاhtداء الى حل لمسألة قبرص ، بدلا من أن تعرقل هذه المحاولات .

المرفق الثالث

مذكرة شفوية موجهة الى الأمين العام بتاريخ ٢٩ أيلول /
سبتمبر ١٩٧٧ من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]

يهدى الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة وردا على المذكرة الشفوية الموجهة من الأمين العام الى وزير خارجية قبرص بتاريخ ٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، طالبا بعض المعلومات عن تقدم تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢/٣١ المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ الذي أكد من جديد قرارى الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) و ٣٣٩٥ (د - ٣٠) وطالب بالتنفيذ العاجل لهما ، يتشرف بأن يبلغ الأمين العام بما يلي :

ان حكومة قبرص قد استجابت بنية حسنة ونهضت بمسؤوليتها كاملة عن كل حكم من أحكام هذين القرارين . ومع ذلك فان الموقف بالنسبة لهذين القرارين هو كالاتي :

ان قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) - الذى أكد من جديد القرار ٣٣٩٥ (د - ٣٠) - يدعو الى (أ) احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها ووقف كل تدخل أجنبي في شؤونها ؛ (ب) السحب ، دون مزيد من التأخير ، لجميع القوات المسلحة الأجنبية من جمهورية قبرص ؛ (ج) عودة جميع اللاجئين الى ديارهم بأمان ؛ (د) الامتناع عن القيام بأعمال من جانب واحد بما في ذلك ادخال تغييرات على التكوين الديموغرافي لقبرص ؛ (هـ) القيام بمفاوضات مفيدة وبناءة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة حول المسائل الدستورية والمسائل المتصلة بها ، بغية التوصل بحرية الى تسوية سياسية يقبلها الطرفان ؛ (و) التعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

ومع ذلك فقد انقضت ثلاث سنوات تقريبا منذ اتخذت بالاجماع قرارات الجمعية العامة سالفة الذكر واستقلال قبرص وسيادتها وسلامة أقاليمها لا تزال منتهكة انتهاكا صارخا ومازال ٤ في المائة من أراضيها محتلا احتلالا عسكريا أجنبيا من قبل تركيا ، التي ترفض سحب قواتها العسكرية من الجمهورية وتواصل انكارها لحق اللاجئين في العودة الى ديارهم وأماكنهم ؛ وكل ذلك يعتبر خرقا صارخا للقرارات سالفة الذكر .

وما يجد رابراه في هذا الصدد ان قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) قد تأيّد بقرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) فأصبح بذلك ملزما .

ونع ذلك ، لم يقتصر الأمر على عدم الامتثال لهذه القرارات ، بل ان تركيا زادت من انتهاكها لها بطرد غالبية السكان الأصليين بالقوة وباستمرار من المناطق المحتلة (وقد وصل عدد المطرودين الى ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ) ، وباستعمار ديارهم وممتلكاتهم المخصصة بالمستوطنين المستقدمين من تركيا على نحو جماعي ، وذلك خرقا للقانون الدولي ولعبارئ ميثاق الأمم المتحدة ولالتزامات تركيا الدولية وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (أ) ، مما أدى ، علاوة على ذلك ، الى خلق عقبة كبيرة أمام جميع الجهود الرامية الى الوصول الى حل سلمي عادل في قبرص . فمثل هذه التدابير والأعمال غير الشرعية التي تقوم بها الحكومة التركية تهدف الى تغيير التكوين الديموغرافي لقبرص بالقوة ، تحقيقا لأهدافها التقسيمية والتوسعية في الجزيرة . وان ارتكاب مثل هذه الجرائم الدولية عن طريق الأمر الواقع لا يزال مستمرا دون هوادة ولا رادع منذ ثلاث سنوات حتى اليوم ، وبقيت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بها دون أى تنفيذ أو أثر .

وتدل آخر التطورات الخاصة بمحاولات أنقرة استعمار منطقة فاماغوستا الجديدة على ان هذه الأنشطة اللاإنسانية تتضاعف الى حد انها امتدت الى منطقة اعتبرت منذ ١٩٧٤ منطقة مغلقة ، واعترف بها كذلك ، انتظارا لاتخاذ ترتيبات لعودة سكانها الشرعيين اللاجئين الآن ، الى ديارهم وأماكنهم . وهذا يسبب قلقا جسيما لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وبالنسبة للنداء الموجه في قرار الجمعية العامة سالف الذكر الى جميع الأطراف للتعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فقد تعاونت حكومة قبرص تعاوننا تاما مع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم . وتود أن تشدد في هذا الصدد على ان جيش الغزو التركي لا يكتفي بالرفض عمدا للتعاون مع قوة الأمم المتحدة ، وانما يزيد باطراد من القيود على حرية حركتها في المناطق المحتلة . وعلاوة على ذلك ، ظهرت مؤخرا دلائل واضحة على انه يجرى التفكير في بذل محاولة لمنع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من دخول الأراضي القبرصية المحتلة او تحويل هذه القوة الى مجرد " فريق مراقبة " .

ولا حاجة بنا الى أن نضيف ان المفاوضات بين الطائفتين حول الشؤون الدستورية والمسائل المتصلة بها " يقصد الوصول بحرية الى تسوية سياسية يقبلها الطرفان " ، كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، لم تتم ولا يمكن أن تتم بحرية مادام الوجود الاضطهادى لجيش الاحتلال التركي مستمرا في جزء من اقليم قبرص . وتقع مسؤولية هذا الوضع كلية على أنقرة لأنها ترفض الامتثال أو لأنها لا تمتثل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الصدد .

وبالتالي كانت عملية المحادثات بين الطائفتين غير مشرة ولا منتجة بل وتافهة . واتسمت على نحو واضح بالافتقار الى اقتراحات مفيدة من الجانب التركي الذى كان ، وقد وجد نفسه في مركز القوة المسيطرة ، يستخدم المحادثات كستار من الدخان لتغطية أعمال

تركها التي تهدف الى اقرار الأمر الواقع غير الشرعي ، التي كانت تقوم بها في الوقت الذي كانت تشترك فيه في المحادثات بطريقة محسوبة ومدبرة لنسف هذه المحادثات وتجريد ها من جوهرها ومغناها .

وقد أصبح الآن من الجلي تماما ان وفاء تركيا بالتزاماتها بموجب القرارات سالفه الذكر ضرورة لا بد منه لتحقيق أى تقدم نحو حل عادل ، لا بل لا جراً أية مفاوضات مفيدة في هذا الموضوع .

وان الجمعية العامة ، اذ أدركت هذه الضرورة بقرارها ١٢/٣١ ، توجهت الى مجلس الأمن معربة عن أملها " في أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ خطوات مناسبة لتنفيذ قراره ٣٦٥ (١٩٧٤) " .

وفي تنفيذ هذا القرار ، على النحو المنصوص عليه في الميثاق ، يكمن المفتاح لحل مشكلة قبرص كما يكمن ، على نحو أوسع ، المفتاح لخلق شعور بالنظام والأمن العالميين نحن في مسيس الحاجة اليه لكبح الاتجاهات المتزايدة نحو الفوضى الدولية ، الناتجة عن عدم تنفيذ مقررات مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين .

المرفق الرابع

رسالة موجهة الى الأمين العام بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧
من السيد رؤوف ر. دنكاش

[الأصل : بالانكليزية]

بالإشارة الى الملبكم معلومات " من المائفة التركية " بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٢/٣١ ، أبلغكم بهذه الرسالة ان المائفة التركية لم تمنح حق الاستماع اليها في تلك الدورة ، ولذا فان القرار المشار اليه لا مفعول ولا أثر له بالنسبة اليها ولا الى حكومتها فسي شمال قبرص . وكل ما أستطيع اعلام سعادتكم به ، في هذه الداروف ، هو انه منذ عملية السلم التركية في تموز/يوليه ١٩٧٤ ، فان المائفة التركية (التي لم تذق طعم السلم أو العدالة بعد مذابح شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ التي نام بها اليونانيون) ، قد وجدت أخيرا السلم والأمن في شمال قبرص . وساد السلم في قبرص ككل ، لجميع الأغراض والمقاصد ؛ فكل المائفة تحكم نفسها في منطقتها ويضطرب ازدهارها الاقتصادي . وتستمر كل المائفة في ادارة منطقتها وفقا للتشريعات التي أصدرتها مجالسها التشريعية . وسجلت التجارة والتبادل التجاري والصناعة في كل من القطاعين نموا بارزا ولم تعلق رصاصة واحدة طوال هذه المدة من أى من الجانبين . وفي جميع المسائل التي المبت فيها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص المساعدة من السلطات القبرصية التركية كانت تلاقي كل مجاملة وتفاهم .

فالمائفة القبارصة الأتراك ، التي ، كما جاء في تقارير الأمين العام ، قد عانت من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ حتى تموز/يوليه ١٩٧٤ تدافع عن نفسها في جميع المناطق التركية وتتهم بما يقرب من ٣٠٠٠ لاجئ لمدة احدى عشرة سنة ، لتشعر بأن وصف الحالة السائدة حاليا بعبارة " أزمة قبرص التي تهدد بالخطر السلم والأمن الدوليين " هو وصف غير موفق .

لقد دافعت المائفة القبرصية التركية عن سيادة واستقلال قبرص (التي تملك المائفتان اليونانيان فيها حقوقا غير قابلة للتصرف) وعن سلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، ضد القبارصة اليونانيين وضد الحكومة اليونانية متحطة خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات لمدة ١١ سنة ، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ حتى تموز/يوليه ١٩٧٤ . فبالنظر الى عدم كفاية قوة القبارصة الأتراك لمنع هجمة اليونانيين الأخيرة التي كانت ترمي الى هدم هذا الوضع الثنائي الجنسية ، كان على تركيا - باعتبارها دولة ضامنة - ان تتدخل لانقاذ استقلالنا وأرواحنا من التدمير التام . ونعتقد ان احترام المساواة السياسية بين المائفتين الشريكتين والمؤسستين والحفاظ عليهما من قبل جميع المعنيين هو الذى يسمح بالحل في فترة وجيزة المشكلة (التي اصطلحها القادة القبارصة اليونانيون اصطلاحا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ والتي في حالة غليان حتى تموز/يوليه ١٩٧٤) . ولكن لسوء الحظ فان التسوية السلمية للمشكلة يحول دونها هؤلاء الذين يؤيدون الزعم الباطل للقبارصة اليونانيين بأنهم هم حكومة قبرص الشرعية وينكرون على الداروف الآخر في الدولة الثنائية ، وهم القبارصة الأتراك ، حتى حق الاستماع اليهم في دفاعهم عن أنفسهم .

فجميع القرارات المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٢/٣١ صدرت في غيبتنا دون سماعنا ، وهي ، بالتالي ، تخالف أبسط مبادئ العدالة وينقصها الوزن الأدبي لأنها تحكم على الدائفة التركية بالزوال التام دون اعطائها فرصة الاستماع إليها .

وفي خلال هذه الفترة تم الاتفاق على المبادئ الأربعة التالية كخطوط إرشادية للمفاوضات في اجتماع عقد بيني وبين المنفور له الأسقف مكاريوس :

- ١ - أننا نسعى الى انشاء جمهورية اتحادية مستقلة وغير منحازة تضم الدائفتين .
- ٢ - ينبغي بحث أمر الاقليم الذي تديره كل الدائفة ، في ضوء القدرة على البقاء الاقتصادي او الانتاجية وملكية الأرض .
- ٣ - تثلل المسائل الميدانية مثل حرية الحركة وحرية الاستيطان وحق الملكية وغير ذلك من المسائل المحددة مفتوحة للنقاش مع مراعاة القاعدة الأساسية للدائم الاتحادى لدى الدائفتين ، ومراعاة ما قد يحترض الدائفة القبارصة الأتراك من صعوبات عملية معينة .
- ٤ - يكون للحكومة المركزية الاتحادية من السلطات والمسؤوليات ما يصون وحدة البلد مع مراعاة الطابع الثنائي للدولة .

وقد تمت تسوية مسألة الأشخاص المهجرين تسوية مرضية ، وقد اعيد توطين تسعين الفا من القبارصة الأتراك في الشمال (منهم ٣٠٠٠ كانوا مشردين منذ هجوم اليونانيين علينا في ١٩٦٣) بينما اعيد توطين القبارصة اليونانيون المهجرين في الممتلكات التركية في الجنوب وفقا للاتفاق الذى تم بين الطرفين في الجولة الثالثة من المحادثات التي جرت في فيينا بشأن تبادل للسكان والذي نفذ في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ بمساعدة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . لذلك فان النداء المتكرر الوارد في قرارات الأمم المتحدة للتمجيل بصودة جميع المهجرين الى محال اقامتهم السابقة ، يتجاهل هذه الحقائق كما يتجاهل الاتفاقات بين الطرفين المعنيين مباشرة .

وخلال الفترة المستعرضة لم يتم العثور على الأساس الذى لا بد منه للمساواة بين الدائفتين وال الجانب القبرصي اليوناني يستخدم اللقب المفتصب " حكومة قبرص " كأداة للمعدوان الاقتصادي والسياسي ضد الدائفة التركية ، فضلا عن ان وفاة الأسقف قد هيأت سببا جديدا للقادة اليونانيين الجدد (وهم من الأعضاء القدامى في حركة ايتوزيس) للاعلان انهم سيسيروا على هدى خطى الأسقف مكاريوس لتحقيق أحلام هذا الأخير وأمنيته وهي حسب قوله هو نفسه " اتحاد قبرص مع اليونان " .

وان الدائفة التركية التي توافق على أن السبيل الأوحى للتسوية النهائية هو المحادثات بين الدائفتين لتشعر بأن في لجوء جانب القبارصة اليونانيين الدائم (تحت لقب حكومة قبرص المزعوم) الى الأمم المتحدة انكارا تاما لجميع حقوق الدائفة القبرصية التركية كما ان القرارات الأحادية الجانب التي تتخذ دون أى اعتبار للحقائق القائمة في قبرص لا يمكن أن تكون متفقة مع ما يزعّمه الجانب اليوناني من الارادة لتسوية المشكلية عن طريق المفاوضات بين الدائفتين .

وأعتقد أن رغبتنا في مواصلة المحادثات بين الطائفتين على أساس المساواة قد وضحت الوضوح المناسب الآن بعرضنا إعادة قيام الحكومة الثنائية ذات الطائفتين على أساس مرحلي بينما تستمر المفاوضات للوصول الى اتفاق نهائي . فهذا العرض الذي سبق تقديمه مرارا وتكرارا الى الجانب القبرصي اليوناني قد قوبل دائما بالرفض من الجانب اليوناني .

— — — — —